



أزيد من 24 مليون ناخب مدعوون لانتخاب 407 نائب يوم الحسم..

– الأحرار ينافسون مرشحي الأحزاب بشدة على مقاعد البرلمان
* الرئيس يزور مركز العمليات للسلطة الوطنية للانتخابات

ف. زينب

سيكون أزيد من 24 مليون ناخب مدعوين إلى صناديق الاقتراع هذا السبت لانتخاب ممثليهم في المجلس الشعبي الوطني لعهدة تاسعة في استحقاق وطني بشعار فجر التغيير يجري في ظل إطار قانوني جديد ضامن للنزاهة والشفافية ووسط إجراءات وقائية فرضتها الوضعية الصحية الاستثنائية.

يتنافس في الانتخابات التشريعية لنهار السبت على 407 مقعد بالمجلس الشعبي الوطني الجديد 1483 قائمة منها 646 قائمة حزبية و837 قائمة لمرشحين أحرار.

وكان رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون قد استدعى الهيئة الناخبة لهذا الموعد الانتخابي في 11 مارس الماضي من خلال مرسوم رئاسي صدر في الجريدة الرسمية في اليوم الموالي ليتم بعدها الشروع في المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية منتصف شهر مارس وتختتم العملية يوم 23 من نفس الشهر.

كما وقع السيد تبون بذات المناسبة أمرا يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

وجاء ذلك بعد إعلان رئيس الجمهورية يوم 18 فيفري الفارط في خطاب للأمة عن حل المجلس الشعبي الوطني وتنظيم انتخابات تشريعية مسبقة من شأنها أن تعزز مسيرة التجديد الوطني المبنية على قيم المصارحة والثقة والشفافية ومحاربة الفساد بكل أشكاله. مثلما أكدته الرئيس تبون في رسالة له بمناسبة إحياء اليوم الوطني للذاكرة المصادف لـ 8 ماي أعرب فيها عن ثقته بأن الجزائريين تحذوهم الإرادة والدوعي لتثبيت أسس الاختيار الديمقراطي الحر الكفيل بإرساء دولة المؤسسات والحق والقانون وبناء الجزائر السيدة القوية التي يحلم بها الشهداء والمجاهدون.

تبون: المواطن هو صاحب القرار السيّد.. وعهد الكوطة قد ولى

أكد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يوم الخميس بالجزائر العاصمة أن المواطن هو صاحب القرار السيد يوم 12 جوان لاختيار ممثليه في المجلس الشعبي الوطني القادم.

وقال رئيس الجمهورية خلال زيارة أجراها إلى مقر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بدعوة من رئيسها محمد شرفي أن

المواطن هو صاحب القرار السيد في اختيار ممثليه في المجلس الشعبي الوطني مشددا على أن صندوق الاقتراع سيكون الفاصل في تحديد من سيختاره الشعب لتمثيله في البرلمان .

وأضاف السيد تبون بأن عهد الكوطة قد ولى في ظل احترام القوانين المنظمة للعملية الانتخابية وفقا لما نص عليه الدستور والقانون العضوي الجديد للانتخابات وتأسيس بذلك لمرحلة جديدة بالجزائر تطبيقا للالتزامات . وبالمناسبة أسدى رئيس الجمهورية تعليمات بضرورة حماية صوت كل مواطن لتجاوز الممارسات المسابقة التي من شأنها المساس بثقة المواطن في مؤسساته .

كما أكد السيد تبون بأن هذا الاستحقاق يعد فرصة أولى للشباب والمستضعفين ماديا ليكونوا ممثلين عن الشعب لا سيما في ظل استبعاد المال الفاسد وغير الفاسد من العملية الانتخابية وهو ما يجسد كما قال تحقيق تمثيل حقيقي للمواطن . وخلص السيد تبون إلى القول مخاطبا المشرفين على قاعة العمليات الخاصة بالسلطة أنتم صمام أمان بالنسبة للثقة التي سيضعها المواطن مستقبلا في مؤسساته مشيرا إلى أنه شرع كمرحلة أولى في تجديد المؤسسة التشريعية وقريبا ستبعتها انتخابات المجالس البلدية والولائية وهي المؤسسات القريبة من الحياة اليومية للمواطن . للإشارة فقد كان في استقبال رئيس الجمهورية بمقر السلطة إلى جانب السيد شرفي رئيس المجلس الدستوري كمال فنيش.

ضمانات لحماية الإرادة الشعبية ونزاهة العملية الانتخابية

ترأس السيد تبون يوم الثلاثاء الماضي اجتماعا للمجلس الأعلى للأمن خصص لتقييم التحضيرات المتعلقة بالانتخابات التشريعية أسدى خلاله تعليمات لوزير الداخلية ومسؤولي الأجهزة الأمنية لضمان تأمين العملية الانتخابية لا سيما مكاتب الاقتراع وأكد أن كل الضمانات الدستورية والقانونية والتنظيمية كفيلة بحماية الإرادة الشعبية ونزاهة العملية الانتخابية تجسيدا لأحكام المادتين 7 و8 من الدستور .

ولإنجاح هذا الاستحقاق الوطني الهام الذي سيشهد تطبيق بروتوكول صحي خاص أعدته السلطة المستقلة للانتخابات تطبيقا لتدابير الحد من انتشار فيروس كوفيد-19 تجذبت مختلف مؤسسات الدولة لضمان السير الحسن للعملية الانتخابية.

وبهذا الصدد قال رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق السعيد شنقرية خلال زيارة عمل قادته يوم الاثنين الماضي إلى الناحية العسكرية الأولى بالبلدية أنه من أجل تأمين وضمان السير الحسن لهذا الاستحقاق الوطني الهام والسماح للمواطنين بالتعبير عن أصواتهم في جو من السكينة والطمأنينة والاستقرار فإن كافة القيادات مطالبة بالتطبيق المصارم للتعليمات والتوجيهات الصادرة عن القيادة العليا في هذا الشأن والسهر على إفضال أي مخطط أو عمل قد يستهدف التشويش على هذه الانتخابات أو التأثير على مجرياتها .

ومن جهته أكد رئيس المجلس الدستوري كمال فنيش على المسؤولية التاريخية الملقة على هيئته في السهر على صحة أول عملية انتخابية في ظل دستور الجزائر الجديدة ونظام الانتخابات الجديد .

وبدوره أوضح وزير الاتصال الناطق الرسمي للحكومة عمار بلحيمر أن الاقتراع ينبغي أن يتم في جو من الهدوء حتى يتمكن المواطنون من ممارسة حقهم الذي يكفله لهم الدستور بكل حرية معتبرا أنه يجب معاقبة جزائيا وبأقصى طريقة كل عمل يرمي إلى منع المواطنين من ممارسة حق أساسي وهو الفعل الانتخابي .

وكشف بذات الصدد أن هذا الموعد الانتخابي سيجري بحضور وسائل الإعلام الأجنبية التي تم قبول 90 بالمائة من طلبات الاعتماد الخاصة بها مع إقصاء ثلاثة أو أربعة أجهزة إعلامية لا مكان لها في بلدنا لأنها ساندت بطريقة مغرضة بعض الحركات الممنوعة حسب الوزير .

وفي الحوار الذي خص به الأسبوعية الفرنسية لوبوان أكد الرئيس تبون على أهمية هذا الموعد الانتخابي وأشاد بإقبال الشباب على المشاركة في هذا الاستحقاق.

وكان هذا الإقبال نتيجة للتعليمات التي أسداها الرئيس تبون خلال ترأسه اجتماعا لمجلس الوزراء بتاريخ 21 مارس الماضي باتخاذ كل الترتيبات المتعلقة بدعم وتشجيع مشاركة الشباب في التشريعات ليصدر في الجريدة الرسمية بتاريخ 11 ماي الماضي مرسوم تنفيذي حدد كفاءات تكفل الدولة بنفقات الحملة الانتخابية للشباب المترشحين الأحرار .

وقد لوحظ الحضور المعتبر للوجوه الشابة في هذا الاستحقاق الوطني ما دفع برئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي إلى الاستشراف بأن تكون التشكيلة المقبلة للبرلمان نصفها شباب .

وأعلن أن قيمة الدعم الذي خصصته الدولة للشباب بلغت 464.400.000 دج استفاد منها 1.548 شاب ضمن 247 قائمة مستقلة وأشار إلى تسجيل 13.009 مترشح أقل من 40 سنة منهم 5.743 امرأة بينما بلغ عدد المترشحين الجامعيين 19.942 مترشح بنسبة 74 بالمائة من إجمالي المترشحين .

وقد تم تخصيص ميزانية قدرها 8.8 مليار دج موجهة لتغطية النفقات المتعلقة بتحضير وتنظيم الانتخابات التشريعية حسب مرسوم رئاسي نشر في العدد 35 للجريدة الرسمية.

نمط اقتراح جديد لتحديد نوعية منظومة الحكم

وستشهد الانتخابات التشريعية التي تشارك فيها 1483 قائمة منها 646 قائمة حزبية و 837 قائمة لمرشحين أحرار تغييرا جذريا في العملية الانتخابية من خلال تبني نمط انتخاب جديد يتمثل في طريقة الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة والتي من شأنها تكريس خيار الناخب وإيصاد الباب أمام المال الفاسد.

وتمكن طريقة الاقتراع النسبي المعتمدة في عديد الدول الناخب من التصويت لقائمة انتخابية وإمكانه أيضا التصويت لاسم أو أكثر داخل القائمة كما بإمكانه وضع إشارة بجانب اسم القائمة واسم أو أسماء المرشحين من هذه القائمة الذين يرغب في التصويت لهم على اعتبار أن لكل قائمة اسم وشعار يميزانها عن غيرها من القوائم.

ولما يستطيع الناخب أن يصوت لأكثر من قائمة أو أن يصوت لقائمة معينة ومن ثم يصوت لمرشحين في قائمة أخرى أو أن يصوت لمرشحين من قوائم متعددة حيث ستكون ورقة الاقتراع في هذه الحالات ملغاة.

وتكتسي التشريعات أهمية بالغة نظرا لتأثيرها المباشر في تحديد نظام الحكم للخمس سنوات المقبلة وفقا لما ستسفر عنه هذه الانتخابات التي ستميل فيها الكفة إلى الأغلبية الرئاسية أو البرلمانية ما سينجم عنه تطبيق المسؤولية السياسية والجزاء بمفهومهما الحقيقي لأول مرة.

فمن أهم التعديلات العميقة التي تميز بها دستور 2020 تلك المتعلقة بتسيير الجهاز التنفيذي الذي أضحي محددًا بوضوح بمقتضى المادة 103 منه التي تجعل مسألة الانتقال من منصب الوزير الأول إلى رئيس الحكومة والعكس مرهونة بنتائج الانتخابات التشريعية. وتشير المادة المذكورة صراحة إلى أن الحكومة يقودها وزير أول في حال أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية رئاسية ورئيسا للحكومة في حال أسفرت عن أغلبية برلمانية.

يذكر أن الحملة الانتخابية الخاصة بالانتخابات التشريعية التي انطلقت يوم 20 ماي الماضي واختتمت منتصف ليلة الثلاثاء الماضي جرت في إطار تدابير جديدة جاء بها القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات على غرار حظر استخدام المترشحين أو الأشخاص المشاركين في الحملة لخطاب الكراهية وكل أشكال التمييز وتم قبل انطلاقها التوقيع على ميثاق أخلاقيات الممارسات الانتخابية من طرف رؤساء الأحزاب السياسية وممثلي القوائم المستقلة.

طبع أكثر من مليار ورقة انتخابية

كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي الخميس عن استكمال الاستعدادات الخاصة بإجراء تشريعات الـ 12 جوان عبر كامل التراب الوطني وكذا في المهجر معلنا عن قيام السلطة بطبع أكثر من مليار ورقة انتخابية.

وقال شرفي في لقاء خاص مع القناة الإذاعية الأولى إن السلطة الوطنية قامت بطبع مليار ومائتي مليون ورقة انتخابية وذلك بعد الانتهاء من المراجعة الدقيقة لمضامين هذه الأوراق مثل صور وأسماء المترشحين باللغتين العربية والأجنبية وذلك وفقا للترتيب الخاص بكل المترشحين من الأحزاب السياسية وقوائم الاحرار والذين فاق عددهم 23 ألف مترشح.

66 ألف مكتب تصويت عبر الوطن

كما طمأن شرفي بأن مكاتب الاقتراع البالغ عددها 66 ألف و 500 مكتب على المستوى الوطني سيتم تأطيرها بشكل محكم وذلك بفعل الدورات التكوينية التي تمت في الفترة الأخيرة لجميع الأعوان المعنيين بعملية التأطير والمراقبة حتى يكون جميع المتدخلين على مستوى واحد من الفهم خصوصا وأن القانون الجديد للانتخابات حمل معه العديد من التعديلات التي تحمي العملية الانتخابية.

من جهة أخرى تحدث رئيس السلطة عن اكتشاف قيام بعض الأعوان المسخرين بتهريب أوراق الانتخاب وذلك بكل من ولايات تبسة وقسنطينة ومستغانم حيث قامت السلطة بإخطار النيابة العامة والتي تحركت بسرعة لردع هؤلاء وفقا لأحكام القانون مشيرا إلى أن هذه العملية كان القصد منها المساس بسلامة العملية الانتخابية ومصادقيتها.